

مواقف حركة "بُرسْبُكتيف- العامل التونسي" من علاقات الاتحاد العام التونسي للشغل بالسلطة التونسية في الداخل (1963-1981)

montacar2007@yahoo.fr

كلية الآداب والعلوم الإنسانية - سوسة، تونس.

د. عبد القادر النقيبي (*)

تاريخ النشر: 2026/09/30

تاريخ القبول: 2026/09/01

تاريخ الإيداع: 2024/10/25

ملخص

تتناول هذه الدراسة: إشكالية العلاقات السياسية والمدنية في استراتيجية حركات المعارضة للسلطة التونسية، وأهدافها، من خلال التعرض لمواقف حركة "بُرسْبُكتيف- العامل التونسي" (بُرسْبُكتيف- العامل التونسي): اسم علم. فلا يتغير بتغير لغة المقال). من علاقات المنظمة النقابية الوطنية، "الاتحاد العام التونسي للشغل"، بالسلطة التونسية في الداخل (1963-1981). وتتناول أيضا، مساعي الحركة وتصوراتها لجعل المنظمة النقابية الوطنية، "الاتحاد العام التونسي للشغل"، تقوم بدورها التاريخي الاجتماعي والشعبي. وتتمثل إشكالية هذه الدراسة، في مواقف حركة "بُرسْبُكتيف- العامل التونسي" من علاقات "الاتحاد العام التونسي للشغل" الهامة والاستراتيجية، المؤثرة في مشروع الحركة لتكوين نواة لقوة عمالية تقود المجتمع إلى المرحلة الاشتراكية، في الفترة بين 1963 و1981.

الكلمات المفتاحية: حركة "بُرسْبُكتيف- العامل التونسي"، الاتحاد العام التونسي للشغل، سلطة، قيادة، علاقات، نضال.

The Positions of the "Perspectives- El Amel Ettounsi" Movement on the Relations of the Tunisian General Labour Union with the Tunisian Authorities Inside (1963-1981)

Abstract

This study deals with the problematic of political and civil relations in the strategy of the opposition movements to the Tunisian authority, and their objectives, by addressing the positions of the "Perspectives- El Amel Ettounsi" movement on the relations of the "Tunisian General Labour Union", with the Tunisian authority inside (1963-1981). It also deals with the movement's efforts and visions to make the organisation play its historical, social and popular role. The problem of this study is represented in the positions of the movement regarding the impact of the important and strategic relations of the "Tunisian General Labour Union", on the socialist movement's project.

Keywords: "Perspectives- El Amel Ettounsi" movement, Tunisian General Labour Union, authority, leadership, relations, militancy.

* المؤلف المرسل: د. عبد القادر النقيبي، montacar2007@yahoo.fr



مقدمة:

عرفت البلاد التونسية محطات تاريخية هامة، أثرت في تاريخها المعاصر، السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي. ولعل أهمها، مرحلة معركة التحرر الوطني والاستقلال، ثم مرحلة بناء الدولة الوطنية "المستقلة". وفي هذا السياق، تشكلت العديد من التنظيمات السياسية والمدنية، التي تعرضت لأزمات عامة، تفاعلت معها، وفق نسج علاقاتها السياسية والمدنية، من ناحية، ووفق رؤاها واستراتيجياتها، من ناحية أخرى. وهو ما جعلها، عرضة لمآلات متماثلة نسبيا، ولأخرى متباينة، حسب الظروف العامة والخاصة، وتطورهما بمرور الزمن. ومن أهم تلك الأزمات، التي طالت منظمات المجتمع السياسي والمدني، على حد سواء، مصادرة السلطة التونسية، لكافة مظاهر الحياة السياسية والمدنية، بُعيد التخلص من الصراع البورقيبي - اليوسفي - الذي شهدته البلاد التونسية بين أهم قيادات "الحزب الحر الدستوري الجديد" (الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف)، إثر مفاوضات الاستقلال الداخلي مع فرنسا، سنة 1955، واستمر حتى آخر سنة 1962 - منذ يناير/جانفي 1963، تاريخ حظر نشاط "الحزب الشيوعي التونسي"؛ مؤذنا بتطور واقع الحزبات السياسية والنقابية بتونس، وتطور المشهد السياسي التونسي، وتحوّلات هامة.

وكانت مواقف التنظيمات السياسية والمدنية منها، ومن بعضها بعضاً، متفاوتة حسب علاقاتها بالسلطة التونسية، وتقديراتها للأوضاع، واستراتيجياتها لتجاوز الأزمة.

ودراسة تلك المواقف، ومن ضمنها مواقف حركة "بُرْسُكْتَيْف - العامل التونسي"، من المنظمة النقابية الوطنية، "الاتحاد العام التونسي للشغل" (ا.ع.ت.ش)، من سنة 1963، تاريخ تأسيس الحركة، إلى سنة 1981، تاريخ اضمحلالها، مرتبطة ضرورة بعلاقاتهما، التنظيمية والشخصية، بالسلطة التونسية، وبرموزها وبفاعليتها قبل الاستقلال، خاصة في فترة أمين عام ا.ع.ت.ش، أحمد بن صالح، وبالأخص بعد الاستقلال، في فترة توليه رئاسة الحكومة التونسية، ثم في فترة تأسيسه "حركة الوحدة الشعبية" سنة 1973 (النقبي، 2020: 150). وذلك في ضوء الظروف الداخلية والخارجية التي عاشتها الدولة الوطنية، منذ الاستقلال إلى سنة 1981، وفي سياق التحديات التي واجهها النظام التونسي (سلطة ومعارضة)، والمجتمع التونسي، بصفة عامة.

ويعود اختيارنا، لدراسة هذا الموضوع، إلى دوافع شخصية، تتمثل في اهتمامنا العلمي والشخصي به؛ وإلى دوافع موضوعية، واقعية، باعتباره قديما متجددا، ومؤثرا في الحياة السياسية والاجتماعية بتونس؛ وإلى دوافع موضوعية علمية، باعتبار أنّ الدراسات السابقة، المتناولة لعلاقات ا.ع.ت.ش بالسلطة التونسية في الداخل، كانت من منطلق موازين القوى بين الطرفين، على مستوى قيادتهما. فدراستنا، كانت أساسا، من منطلق العنصر الشعبي الفاعل، في هذه العلاقات، داخل المنظمة النقابية، وخارجها.

وتتمثل إشكالية هذه الدراسة، في مواقف المنظمات الجماهيرية والشعبية في استراتيجية حركة "بُرْسُكْتَيْف - العامل التونسي"، من العلاقات الاستراتيجية للمنظمة النقابية العمالية، "الاتحاد العام التونسي للشغل"، بالسلطة التونسية، في ظل تطور الظروف الداخلية والخارجية، في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته. هذه العلاقات التي تعتبرها الحركة بالغة الأهمية في مشروعها السياسي والمجتمعي، للوصول إلى مجتمع اشتراكي تقوده الطبقة العاملة في تونس.



والسؤال الأساسي المطروح، كيف كانت هذه المواقف، في ظل تطور الظروف الداخلية والخارجية، في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته؟ وما هي مساعي الحركة وتصوراتها للنهوض بالمنظمة النقابية العمالية، "الاتحاد العام التونسي للشغل"، من أجل مصلحة العمال التونسيين، وفق مشروع الحركة؟ وللإجابة عن هذه الأسئلة، اعتمدنا منهجية شمولية، وسردية، وتحليلية، ومقارنة في بعض الأحيان ببعض القوى الوطنية ("الحزب الشيوعي"، أساساً).

وتجب الإشارة، إلى أنّ هذه الدراسة، ستهتم بمواقف حركة "بُرسُبُكتيف - العامل التونسي" من علاقات ا.ع.ت.ش. بالسلطة التونسية في الداخل، فحسب، مُفردين للمواقف حول بعض القضايا في الخارج عملاً مستقلاً. وذلك لاعتبارات متعلقة بالالتزام بالضوابط الكمية للمقال الأكاديمي.

كما تجب الإشارة، إلى أنّ هذه الدراسة ستركز، على ا.ع.ت.ش. خاصة مع أحمد الثليلي والحبیب عاشور (...). ذلك رغم أنّ الأمانة العامة، في فترة البشير بلاغّة دامت 5 سنوات، بين 1965 و1970، وللتيجاني عبيد 3 سنوات، بين 1978 و1981. لكنّ وثائق حركة "بُرسُبُكتيف - العامل التونسي"، لم تركز عليهما). وذلك لكونهما أهم القيادات في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته، من جهة، وبسبب تركيز مضمون الوثائق المعتمدة، الخاصة بالحركة، عليهما، من جهة أخرى.

واستناداً إلى مصادر متنوعة (أدبيات، ووثائق بَكر، وصحف، وبيانات، ومناشير...)، سنتناول في القسم الأول من هذه الدراسة، مواقف حركة "بُرسُبُكتيف - العامل التونسي" من علاقات المنظمة النقابية الوطنية، ا.ع.ت.ش. بالسلطة التونسية، ومن قياداتها، في الداخل، في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته.

أما في القسم الثاني من الدراسة، فسنتناول مساعي الحركة لتخليص المنظمة النقابية الوطنية، ا.ع.ت.ش. من تلك العلاقات، لاسترجاع المنظمة من أجل القيام بدورها لفائدة العمال، حسب تقدير البُرسُبُكتيفيين.

أولاً: مواقف حركة "بُرسُبُكتيف - العامل التونسي" من علاقات ا.ع.ت.ش. بالسلطة التونسية في الداخل:

قبل التعرض لهذه المواقف يجب التطرق إلى سياقات نشأة حركة "بُرسُبُكتيف".

1- نشأة حركة "بُرسُبُكتيف":

انبثقت حركة "بُرسُبُكتيف"، عن المنظمة النقابية الطُلاَّبِيَّة الوطنية، "الاتحاد العام لطلبة تونس" (ا.ع.ط.ت)، الذي تأسس ببّاريس، في يوليو/جويلية 1953، والذي حاولت السلطة الوطنية التونسية اختراقه والسيطرة عليه (النقبي، 2020: 99، 340). كما ازداد اهتمام ا.ع.ت.ش. به في مرحلة البناء الوطني، حارصاً على حضور أهمّ فعالياته، مثل مؤتمره السادس بين 12 و16 أغسطس/أوت 1958، على مستوى شخص الأمين العام في ا.ع.ت.ش. (C.A.D.C, 1972: 1).

ويندرج تواصل هذا الحرص على حضور المنظمة النقابية، ا.ع.ت.ش. في فعاليات مؤتمرات ا.ع.ط.ت، و"المساهمة" فيها، ضمن «أولوية تحقيق أهداف الاشتراكية، ويرمز إلى تصور جديد للدور النقابي، والقطع مع التقاليد المطالبية» (C.A.D.C, 1972: 2)، حسب ما ذكرت جريدة لاكُسيُون (L'ACTION).

وفي سياق هذا التفاعل السياسي والاجتماعي، حصل تطوّر هام داخل ا.ع.ط.ت، برفض شريحة طُلاَّبِيَّة يسارية هامة، وصاية السلطة التونسية عليها، من خلال حزبها. فُبُعث "تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي التونسي" (Groupe d'études et d'action socialiste tunisien (G.E.A.S.T))، الذي عرف باسم مجلته آفاق-بُرسُبُكتيف في بّاريس، في أيلول/سبتمبر 1963.



يندرج تأسيس هذه الحركة، في سياق اختلاف رؤى باعثيها مع سياسة السلطة التونسية، حول بناء الدولة الوطنية المستقلة، بعد انتهاء الأزمة "البورقبيية- اليوسفية"، التي شهدتها البلاد التونسية قبيل الاستقلال الداخلي، سنة 1955، واستمرت إلى نهاية سنة 1962. وتدرج هذا الاختلاف إلى خلاف حول عديد المسائل، إلى درجة تحديد مواقف القوي الوطنية من بعضها البعض، بعلاقاتها بالسلطة التونسية وبسياساتها.

فبعد هذه الأزمة، ومنذ يناير/جانفي 1963 صادرت السلطة التونسية، كافة مظاهر الحياة السياسية والمدنية. فخابت تطلعات البعض من الشريحة الشبابية اليسارية، إلى الديمقراطية، وفق رؤاها، مع القيادة الوطنية (المديني، 2001)، (التميمي، 2011: 250)، (النقي، 2020: 328-331، 335-336، 470).

وهو ما ساهم في بروز معارضة، على يد هذه الشريحة الطلابية اليسارية، للنضال من أجل الحقوق والحريات، التي ضحى من أجلها المقاومون للاستعمار.

وأكد "البرسبكتيقيون"، في البداية، أن غايتهم «تجميع اليسار التونسي» (النقي، 2020: 334). وتبنت حركة "آفاق - برُسْبَكْتِيْف" الاشتراكية.

وفي جانفي 1968، في سياق "نضال" الحركة ضد السلطة، حدّد البرسبكتيقيون لأنفسهم هدفين: تكوين "حزب ثوري بروليتاري" وتكوين تحالف بين الطلبة والطبقة العاملة، لإقامة دكتاتورية البروليتاريا (Parti Socialiste Destourien, 1968: 12) (النقي، 2020: 334)، معلنين كرههم للبورجوازية وممثليها، وداعين «إلى الصراع في أفق ثورية شاملة» (Parti Socialiste Destourien, 1968: 12).

وكانت مواقف الحركة من عموم القضايا الوطنية والإقليمية والدولية، منبثقة من اعتقاداتها السياسية، والأيدولوجية، ومن تصوراتها لحلول هذه القضايا، وفق تشخيصها لها، ووفق الظروف الداخلية والخارجية. وفي سياق موقفها من السلطة التونسية، وبفعل تطور الظروف السياسية الداخلية، تحوّل اسم الحركة من "برُسْبَكْتِيْف"، إلى حركة "برُسْبَكْتِيْف - العامل التونسي"، منذ نهاية سنة 1969، ثم إلى حركة "العامل التونسي"، سنة 1974.

وفي إطار هذا الموقف من العلاقة بالسلطة التونسية، سوف تركز مجمل مواقف حركة "برُسْبَكْتِيْف - العامل التونسي"، من المنظمة النقابية الوطنية، ا.ع.ت.ش، وخصوصا من قياداتها، حول بعض القضايا في الداخل والخارج، منذ تأسيس الحركة إلى سنة 1981.

وبما أن علاقات حركة "برُسْبَكْتِيْف - العامل التونسي" بالمنظمة النقابية الوطنية، ا.ع.ت.ش، ومواقفها منها، تشكلت وتطورت في سياقات تاريخية، لها خصوصياتها الظرفية، التي لها تأثيراتها المتباينة في مختلف القوى الوطنية، حسب انتماءاتها الأيدولوجية و"الطبقية" والسياسية... فهذه المواقف، يمكن أن تصبح مؤثرة في المشهد التونسي بمختلف مجالاته ومستوياته، بتغير الظروف وتطورها.

وكانت بداية الستينيات، من أهم فترات تلك السياقات، التي احتوت خلالها السلطة التونسية الحياة السياسية والنقابية، تحت مبرر مبدأ "الوحدة القومية" (ويُقصدُ بها "الوحدة الوطنية" في الاستعمال التونسي العام آنئذ. وهي تعني في الخطاب السياسي آنئذ، التقاف كافة المكونات السياسية والمدنية والشعبية، حول قيادة الرئيس الحبيب بورقيبة، وحزبه الحاكم، ومشروعه لتوحيد الجهود الوطنية من أجل بناء الدولة الوطنية، التونسية، المستقلة، وتقدمها)، بعد يناير/جانفي 1963. وذلك خاصة، من خلال قيادات التنظيمات السياسية والمدنية، وفي مقدمتها ا.ع.ت.ش.



فكيف كانت مواقف حركة "بُرْسُبُكْتَيْف" - العامل التونسي" من علاقات قيادات المنظمة النقابية الوطنية، بالسلطة التونسية بمرور الزمن؟

2- مواقف حركة "بُرْسُبُكْتَيْف" - العامل التونسي" من علاقات قيادات ا.ع.ت.ش بالسلطة التونسية في ستينيات القرن العشرين:

اندرجت علاقة حركة "بُرْسُبُكْتَيْف"، بالمنظمة النقابية الوطنية، ا.ع.ت.ش، خاصة في سياق تفاعلها مع السلطة التونسية، وعلاقتها بها. ولذلك، كان طبيعياً، أن تتطور مواقفها بتطور سياسة السلطة وقراراتها.

وبما أن سنة 1963، كانت مفصلية في تاريخ تونس، بسبب انفراد السلطة والحزب الحاكم بتسيير الشأن التونسي العام، فالعلاقة بين المنظمة الجديدة، حركة "بُرْسُبُكْتَيْف"، وبين ا.ع.ت.ش، لم تكن بمنأى عن تأثيرات هذا الانفراد، في الأوضاع العامة للبلاد، وفي تطور موازين القوى بين السلطة والمنظمة النقابية الوطنية، ا.ع.ت.ش، وفي تطور علاقاتها ببعضهما.

وفي إطار هذه المعادلة، أعلنت حركة "بُرْسُبُكْتَيْف" سنة 1966، موقفها من وضعية قيادة ا.ع.ت.ش، معتبرة إياها مرتكبة أخطاء داخل المنظمة النقابية (النقي، 2020: 472-473)؛ ومُعلنَةً عن «معارضتها للسلطة التونسية وللحزب الاشتراكي الدستوري» (Perspectives, 1966: 42)، في ما يتعلق بممارساتها تجاه ا.ع.ت.ش. ويمكن اعتبار، موقف الحركة هذا، متميزاً عن بقية القوى الوطنية، وخاصة "الحزب الشيوعي التونسي"، الذي انتقد، أثناء فترة حظره، منذ 6 جانفي 1966، حالة "الاتحاد العام التونسي للشغل"، معتبراً أنه "خاضع" للحكومة (Chaker: 61).

ورغم وقوف أحمد الثليلي ضد حظر نشاطه، كان "الحزب الشيوعي التونسي" على خلاف كبير وعلني مع الاتحاد، لانخراطه بـ"الجامعة العالمية للنقابات الحرة"، حسب ما ذكر عبد الحميد بن مصطفى (بن مصطفى، ع، 2008: 41).

ولكن انتقاد الحركة لأخطاء قيادة ا.ع.ت.ش، لم يحل دون الدفاع عنها ضد سيطرة السلطة. وهو ما عبرت عنه الحركة، بمناسبة إصدار حكم قضائي في حق الأمين العام للا.ع.ت.ش، الحبيب عاشور، يوم 12 يناير/جانفي 1966، من خلال احتجاجها على ممارسات السلطة التونسية، الساعية إلى إسكات الحبيب عاشور، "المُعارض" لمُخرجات مؤتمر الحزب سنة 1964، في ما يتعلق بوضع يدها على المنظمات الوطنية. وذلك باتهامه بإصدار صك دون رصيد، رغم تمتعه بضمان بنكي كافٍ لتغطيته، والحكم عليه بالسجن مدة شهرين. ورفعت المحكمة هذه العقوبة، في ما بعد، إلى ستة أشهر (Perspectives, 1966: 42-46).

وفي إطار ثنائية انتقاد قيادة الاتحاد، والدفاع، في نفس الوقت، عن المنظمة النقابية، انتقدت الحركة، موقف الأمين العام السابق للا.ع.ت.ش، أحمد الثليلي، من السلطة التونسية أثناء محاكمة الحبيب عاشور، مؤكدة أن الثليلي غير قادر على القيام بـ«معارضة ديمقراطية تقدمية» (Perspectives Tunisiennes, 1967: 1).

فهي تعتقد، أنه تم احتواء العمل النقابي الحر، منذ "اندماج" ا.ع.ت.ش بالسلطة التونسية و"فلكها"، باسم "الوحدة القومية"، التي اعتبرت، المدخل الرئيسي الذي صادرت من خلاله كافة الحريات. وتعتقد الحركة، أن حظر النشاط المطليبي ومصادرة ممتلكات المركزية النقابية، ما هو إلا مظهر من مظاهر ذلك الاحتواء (النقي، 2020: 355-356).



وأكدت الحركة أيضا، أن "الديمقراطية" التي طالب بها أحمد الثليلي السلطة التونسية منذ سنة 1963، كانت بسبب سيطرة الحزب الحاكم المطلقة على الاتحاد. كما أكدت أنّ دعوة الثليلي السلطة التونسية إلى الديمقراطية سنة 1966 (الثليلي، أ، 1991: 6-40، 41-46)، كانت في زمن الأزمة الصحية للرئيس الحبيب بورقيبة، المتزامنة مع أزمة الاشتراكية الدستورية، بعدم إنجازها تقدم اقتصادي واجتماعي، إضافة إلى ظهور حركة "بُرسبكتيف" "المُعَارِضة" في المهجر (الثليلي، أ، 1991: 6-40، 41-46). وهو ما شجعه على الانتقاد "الشعبي" للسلطة التونسية، تمهيدا للحصول على موقعه الذي يراه جديرا به في السلطة (Perspectives Tunisiennes, 1967: 1-2)، (النقبي، 2020: 136-138)، حسب تصور الحركة.

فالحركة، اتهمت الثليلي، أنه ساهم من قبل، بصفته أمينا عاما للـع.ت.ش، في انشقاقه ثم في بقرطته، بعد توحيده؛ وساهم أيضا في انخراط ا.ع.ت.ش في الإيجارية (affairisme) (Perspectives Tunisiennes, 1967: 1)، رغم وقوفه ضد محاولة السلطة السيطرة على الاتحاد.

كما اتهمت الحركة الثليلي، بأنه لم يعد إلى تونس في 25 آذار/مارس 1967، «لإحياء النضال النقابي» (Perspectives Tunisiennes, 1967: 1)، مبررة ذلك بمحاولته إقناع "أصدقائه" الأمريكيين بتردي الأوضاع في تونس من جراء انفراد الرئيس الحبيب بورقيبة بالقرار في السلطة، للضغط عليه، رغم أنّ عودة الثليلي، وهو مريض، كانت بوساطة معلومة، من الباجي قائد السبسي لدى بورقيبة، حسب ذكر الحركة (Perspectives Tunisiennes, 1967: 1).

ولكن يجب أن نذكر، أنّ هذا "الاندماج" النقابي بالسلطة "الحزبية"، "الدستورية"، يمكن أن يرجع نسبيا، وبوجه من الوجوه، إلى رغبة المنظمة النقابية وقيادتها، في توفير الظروف والأسباب لإنجاز برامجها، منذ رئاسة أحمد بن صالح الاتحاد.

وهو ما من شأنه أن يفسر دعوة الثليلي، وهو خارج الاتحاد، رئيس السلطة التونسية إلى "الديمقراطية" خلال أزمتها، بعرض استئناف مسار "الاندماج" بها، من أجل المصلحة الوطنية، من جهة، مع البحث عن مصلحته الشخصية، ضمن مصلحة المنظمة النقابية في توفير الوسائل لإنجاز برامجها، من جهة أخرى.

وتواصل موقف حركة "بُرسبكتيف" النقدي لعلاقة قيادة ا.ع.ت.ش بالسلطة التونسية في الداخل، مع أمينه العام البشير بلاغة (يمكن أن يكتب هذا اللقب العائلي بصيغ أخرى. ولكنني اخترت الالتزام بالصيغة التي استعملتها الوثيقة). وهو ما عبّرت عنه إثر دعوته، خلال أحداث كانون الأول/ديسمبر 1966 بالجامعة، إلى الصرامة ضد من سمّاهم بـ «العناصر المشاغبة» (C.A.D.C, 1972: 1)، التي وقع إيقاف البعض منهم، ومن بينهم عناصر بُرسبكتيفيّة، مثل خميس الشّمّاري، أحد مؤسسي الحركة (C.A.D.C, 1972: 1).

وتتدرج هذه الأحداث، في سياق الحركة الطلّابية، التي انطلقت من باريس، للمطالبة باستقلالية المنظمة النقابية الطلّابية، ا.ع.ط.ت، عن السلطة وحزبها الحاكم، وبممارسة حرية اختياراتها.

وأكدت حركة "بُرسبكتيف"، أنّ موقف ا.ع.ت.ش من هذه الأحداث، يندرج في إطار علاقته بالسلطة، مدعية أنها تدخلت في تنصيب البشير بلاغة، أمينا عاما على رأس الاتحاد؛ ويندرج في سياق خشية السلطة من توسّع هذا السلوك الطلّابي نحو المنظّمات النقابية الوطنية الأخرى في تونس (Ben Brahem, 1966)، والخشية من الانعكاسات المحتملة لذلك، على برنامج السلطة لتجميع مختلف القوى الوطنية حول قيادة واحدة، وبرنامج واحد، في إطار ما كانت تدعوه السلطة "الوحدة القومية"، من أجل بناء الدولة الوطنية.



ورأت حركة "بُرسبكتيف"، أن مسألة الديمقراطية والحريات، أساسية في بناء المجتمع والدولة، بمؤسساتها وسلطانها... (Ben Brahem, 1966). لذلك أعلنت، أن القادة النقابيين «ليس لهم من الكفاءة ولا من التجارب النقابية سوى مقدرة إتقان الكذب والكلام المعسول لتخديرنا، خدمة لمصالحهم ومصالح أسيادهم من الطبقة البورجوازية الرأسمالية التونسية والأجنبية» (العامل التونسي، عدد 1: 1)؛ وأنّ أ.ع.ت.ش ليس له «وعي سياسي ونقابي من قوّته المعهودة» (العامل التونسي، عدد 1: 1)، وهو ما جعل السلطة «تتجاسر» عليه (العامل التونسي، عدد 1: 1)، حسب اعتقاد الحركة.

واتهمت الحركة، الأطارات النقابية بأنها لا تدافع عن العمال، وبأنها «تمشي اليد في اليد مع الحزب الاشتراكي الدستوري، بل أكثر من ذلك، فكل إداراتها أعضاء في الحزب ولهم وظائف هامة» (العامل التونسي، عدد 1: 2)، منذ «أزمة 1956» (العامل التونسي، عدد 3: 1)، حين تسربت إلى قيادة أ.ع.ت.ش «عدة عناصر بورجوازية» (العامل التونسي، عدد 3: 1)، ف «دُخل جُملة وحدة تحت السيطرة متّاع الدستور» (استعملت حركة "بُرسبكتيف" - العامل التونسي" اللغة التونسية العامية (الدارجة)، بشكل قريب من اللغة العربية الفصحى، منذ سنة 1969، تزامنا مع تغيير اسم الحركة، الذي أصبح: "بُرسبكتيف - العامل التونسي"، وإصدار جريدة أخرى (العامل التونسي)، لتسهيل التواصل مع العمال، في تونس، وخاصة في المهجر، الذين كانوا يتكلمون إما اللغة الفرنسية، أو اللغة الدارجة التونسية) [= فدخل كليا، تحت سيطرة الدستور] [= الحزب الاشتراكي الدستوري] (العامل التونسي، عدد 3: 1). وأضافت، أن الحبيب عاشور، قام بدور رئيسي «في ما [= هذا] المضمار» (العامل التونسي، عدد 3: 1)، وأن السلطة التونسية تمكنت من احتواء أ.ع.ت.ش، خاصة باسم "الوحدة القومية" (النقي، 2020: 351، 353-355). وجعلته مثل باقي المنظّمات الأخرى، «هياكل بيروقراطية جامدة، الدور متّاعها يتلّخص [= (...)] يتلّخص دورها (...)» [= في بعث برقيات الولاء والتأييد للمجاهد الأكبر والمأجدة حرمه»] (العامل التونسي، عدد 3: 1)، حسب اعتقاد الحركة.

وأكدت الحركة، أن استغلال الطبقة العاملة، جعل هذه الطبقة تشنّ عدة إضرابات، مطالبة بالترفيه في الأجور، وتخفيض ساعات العمل، وتحسين ظروفه. لكن مسؤولي أ.ع.ت.ش، «وقّفوا [وقفوا] إلى جانب الحكومة ضدّ العمال... وإنهالت برقيات التأييد لسياسة الحكومة الرشيّدة. وهذا غلاش يدلّ؟ [وعلى ماذا يدلّ هذا؟] [...] أن المسؤولين هانوما ما يمثّلوا كان أرواحهم وشُوف [أنّ هؤلاء المسؤولين لا يمثّلون بأقصى تقدير إلا أنفسهم]...» (العامل التونسي، عدد 3: 2).

ويمكن القول، إنّ اندماج أهم القيادات النقابية بالسلطة التونسية، من خلال ازدواجية المسؤوليات السياسية والنقابية، كان له تأثير في وضعها تجاه السلطة، وفي مواقف حركة "بُرسبكتيف"، من ذلك. ولذلك اهتمت الحركة بالمنظمة النقابية، أ.ع.ت.ش، من منطلق حرصها على المحافظة على مصالح الطبقة العاملة التونسية، التي كانت تراها محددة لكافة العلاقات، وخاصة مع السلطة.

ورغم هذه المواقف، من علاقات أ.ع.ت.ش، بالسلطة التونسية في الداخل، أكدت حركة "بُرسبكتيف"، منذ نهاية الستينيات، أن أي "معارضة" ناجحة ضدّ السلطة التونسية، لن تتحقق دون مشاركة مركزية من العمال (العامل التونسي، عدد 1: 1).

هذا في ما يتعلق بستينيات القرن العشرين، خاصة في النصف الأول منه. فماذا عن مواقف الحركة في السبعينيات؟



3- مواقف حركة "بَرْسَبْكَتَيْف" - العامل التونسي من تفاعل القيادة النقابية مع السلطة في سبعينيات القرن العشرين:

يجب أن نُذَكِّر، بأن تفاعل القيادة النقابية للا.ع.ت.ش مع السلطة في ستينيات القرن العشرين، كان في فترة أزمة صحية للرئيس بورقيبة، تزامنت مع بداية أزمة التعاضد في تونس. ولكن شهدت سبعينيات القرن العشرين، تطور الظروف نسبياً، بانتهاء فترة التعاضد منذ أواخر 1969. كما شهدت تجدد أزمة صحية أشد للرئيس بورقيبة، وهو ما أدى إلى اندلاع "حرب" لخلافته على السلطة، داخل الحزب الحاكم وفي الحكومة (النقبي، 2020: 136-138).

وَأثَرَت هذه الظروف الجديدة، في وضعيات كل القوى الوطنية السياسية والاجتماعية، وأهمها السلطة التونسية وال.ع.ت.ش.

وفي هذا السياق، تطورت علاقة قيادة المنظمة النقابية بالسلطة التونسية، في إطار توازن القوى الجديد، من زاوية نظر كل طرف، رغبة في توظيف كل منهما للآخر، لمصلحة السلطة، من جهة، ومصلحة الاتحاد، من جهة أخرى، بمعزل عن رغبة الجماهير العمالية، وتطلعاتها. وهو ما تسبب في اهتزاز ثقة هذه الجماهير في المسؤولين النقابيين.

ولذلك، أكدت حركة "بَرْسَبْكَتَيْف" - العامل التونسي، أن الثقة انعدمت بين العمال ومسؤولي النقابة. وأكدت أن السلطة تدخلت في عزل الأمين العام للا.ع.ت.ش، البشير بلأغة، وتنصيب الحبيب عاشور مكانه، الذي رغم أنها كانت قد حاكمته سابقاً، قبل 4 سنوات، معتبرة إياه «سَارِقٌ وَسُفِيهٌ وَقَلْبٌ [سارقاً، وسفيهاً، ومتسلقاً]» (العامل التونسي، عدد 3: 2). وذلك في محاولة لاسترجاع ثقة العمال في قيادة ال.ع.ت.ش، لتتمكن هذه القيادة من السيطرة عليهم، وتوجيه سلوكهم، نحو قبول علاقة الاتحاد بالسلطة وبسياستها وبرامجها الاجتماعية.

لكن الحركة، أكدت أن العمال أيقنوا أن الحلّ لكسب حقوقهم وتحسين وضعيتهم، يكمن «عبر تكوين نقابة حرّة تدافع عن حقوقهم» (العامل التونسي، أوت 1970: 1). كما يكمن أيضاً، في كفاح العمال وتضامنهم، الذي بين عدم قدرة الحكومة على التصدي له (العامل التونسي، أوت 1970: 1، 4).

فتعيين الحبيب عاشور، على رأس ال.ع.ت.ش، يندرج في إطار رغبة الحكومة في إطفاء «شعلة المعارضة التي اصطدمت بها في صفوف الشعب وخاصة منها الطبقة الشغيلة. زد على ذلك أن كل الإطارات، التي كانت تعمل على رأس الاتحاد، أغلبيتها "بُصَالِحِيَّة" (نسبة إلى أحمد بن صالح). وهذا حتى أواخر 1969» (العامل التونسي، أكتوبر 1970: 4)، وفق رؤية حركة "بَرْسَبْكَتَيْف" - العامل التونسي.

وترى الحركة، أن الحكومة سمحت مؤقتاً للحبيب عاشور بانتقاد سياستها، «حتى تطفئ شعلة الغضب وتعيد تخدير الطبقة الشغيلة من جديد» (العامل التونسي، أكتوبر 1970: 4). ولأنه كان يؤمن بنقابة التعاون الطبقي، لا بنقابة النضال الطبقي. ويمكن أن يكون ذلك بسبب وضعه الاجتماعي من جهة، والنقابي من جهة أخرى. وهو ما شجع الحكومة على التعامل معه، والتغاضي المتعمد عن بعض انتقاداته الطرفية، من أجل احتواء الحركة المطالبة العمالية التي أصبحت متجذرة، بسبب تدهور ظروف العمال الاقتصادية والاجتماعية، من جراء التعاضد، حسب تصور الحركة.



كما ترى الحركة، أنّ العمّال الواعين بهذه الظرفية، تمكنوا من «إحياء منظّمتهم وتوعية بعضهم بعضا» (العامل التونسي، أكتوبر 1970: 4)، وعودة إصدار جريدة الشعب، بعد 5 أشهر، بظهور عددها ال 154، بتاريخ 13 يوليو/جويلية 1970. وقد تضمنت مطالب العمّال، مبرزة مدى وعيهم.

وادعت الحركة، أنه أمام تفاقم الحركة المطالبة وتصاعدها، من جهة، وتشدّد الحكومة مع قيادة ا.ع.ت.ش، من جهة أخرى، سعى الحبيب عاشور إلى إقناع العمال بتوخي المرونة "المزيفة" مع السلطة، من أجل الوصول إلى تحقيق مطالبهم، حسب ما ذكرت حركة "العامل التونسي" (العامل التونسي، أكتوبر 1970: 4). لكن أمام تنامي وعي العمّال، وعدم ثقتهم في الحكومة، أصبح عاشور محل انتقادهم، ومحل سخط الحكومة وغضبها (العامل التونسي، أكتوبر 1970: 3، 4، 2).

وبغياب مساندة ا.ع.ت.ش للعمال، رأت حركة "العامل التونسي" منذ سنة 1977، أنه يجب عليهم التنظيم والاتحاد والتضامن، من أجل الدفاع عن حقوقهم (العامل التونسي، نوفمبر 1970: 1، 4). وفي سنة 1980، كانت الحركة تعتقد أنّ العامل أيقن أنّ أرباب العمل ومن والأهمّ منظمّون. وأنّ كلا من أحمد الثليلي والحبيب عاشور، عملا على إفراغ الاتحاد من كل حياة نقابية، وعلى تحويله إلى أداة بيروقراطية في يد السلطة (العامل التونسي، 1980: 13).

لكن يجب التذكير، بأنّ موقف ا.ع.ت.ش من العمال، كان بوجه من الوجوه، في سياق "التموقع" إلى جانب شق من شقوق الحزب الحاكم أثناء أزمته الداخلية، من أجل الديمقراطية داخله، منذ سنة 1970، خاصة مع تجدد ظهور بوادر الأزمة الصحية للرئيس بورقيبة. وذلك سعيا من المنظمة النقابية إلى السيطرة على الحزب، ومن ثمة السلطة التونسية، لتوفير الإمكانيات من أجل إنجاز برامجها. وتكرس هذا الموقف، خاصة إثر تأسيس أحمد بن صالح "حركة الوحدة الشعبية"، في المهجر، سنة 1973 (النقي، 2020: 136-138)، بسبب وزن "أنصاره" في ا.ع.ت.ش، خلال تلك هذه الفترة.

ويمكن القول، إنّ موقف الحبيب عاشور، المتأرجح في الوقوف إلى جانب السلطة، من جهة، والقواعد النقابية، من جهة أخرى، كان سعيا منه إلى تحقيق مطالب العمّال في كنف التعاون مع الحكومة والتفاهم معها، و«التعايش السلمي والتعاون وتحسين العلاقات بين العامل والعرف (... ربّ العمل)» (العامل التونسي، نوفمبر 1970: 3)، بسبب الوضعية الاقتصادية التي كانت تمر بها البلاد، إثر خروجها من أزمة التعاوض.

ويمكن أن يكون ذلك، حسب ادعاء الحركة، بسبب حرصه على تحقيق رغبته التاريخية، الدفينة، في تصدر المركزية النقابية، لقناعته بأنّه الأجدر بخلافة فرحات حشاد، مؤسس ا.ع.ت.ش، سنة 1946 (والمستشهد سنة 1952)، خاصة أنّه من منطقة صفاقس، "معقل" الاتحاد وثقله، والمنطقة الأصلية للزعيمين.

ولذلك اتهمت الحركة، ا.ع.ت.ش بأنه كان "ملتزما" بالتعاون مع الحكومة من أجل إنجاز برنامجها، حتى لو كان ذلك على حساب العمّال وظروف عملهم ومستوى عيشهم، حسب اعتقادها (العامل التونسي، نوفمبر 1970: 1، 4).

كما يمكن القول، إنّ هذه الظروف وهذه العوامل مجتمعة، ساهمت في تفضيل الحبيب عاشور، خلال السبعينيات، لنقابة إصلاحية تساعد أرباب العمل وتتعاون معهم في إطار "الوحدة القومية"، وليس لنقابة "ثورية"، تواجه أرباب العمل و«تقاومهم» حتى آخر المطاف، وفق السياق الاجتماعي العمالي، السائد آنذاك.



وكانت الحركة تعتقد، أنَّ القياديين النقابيين، في السبعينيات، لم يكونوا أكفاء، ولا "ديمقراطيين" "شعبيين". فسياساتهم وعلاقاتهم بالسلطة، لم تكن منبثقة من مصلحة الفئات العمالية والشعبية الهشة والمهمشة، ومن أجل تطلعاتهم إلى تحقيق مطالبهم وكسب حقوقهم.

ولكن يجب تنسيب هذه المواقف. فعلاقات القيادات النقابية، خاصة أحمد التليلي والحبيب عاشور، ومواقفها، كانت لها مبرراتها، بمحاولة التموّج إلى الجانب السلطة، للتمكن من إنجاز برامج المنظمة الشغيلة، وفق تقدير هذه القيادات للأوضاع الداخلية والخارجية. وهذا لا يلغي، بوجه من الوجوه، الرغبات التاريخية الشخصية، القيادية، في المركزية النقابية الوطنية.

وعموماً، رغم اشتداد الحركة المطالبة والاحتجاجية العمالية خلال السبعينيات، تواصلت مواقف القيادة النقابية، المتأرجحة بين "انخراطها" مع السلطة، ومحاولة احتواء غضب العمال، مع التطور نسبياً لفائدة العمال، خاصة بعد 1977. وهو ما أفضى إلى أحداث يناير/جانفي 1978، وتغيير قيادة الاتحاد بأخرى غير شرعية.

وأمام هذا الوضع، كانت لحركة "بُرسُبُكتيف - العامل التونسي"، إلى جانب مواقفها، مساحات وتصورات لتخليص الاتحاد من علاقاته بالسلطة التونسية وطبقته البورجوازية، داعيةً إلى تطبيقها.

ثانياً: مساعي حركة "بُرسُبُكتيف - العامل التونسي" وتصوراتها لتخليص المنظمة النقابية من علاقات السلطة وطبقته البورجوازية ومساعيها من أجل ذلك:

كان تقييم حركة "بُرسُبُكتيف - العامل التونسي"، لعلاقات قيادة ا.ع.ت.ش، بالسلطة التونسية، ومواقفها من هذه العلاقات، على أساس موقع قاعدته العمالية، ومصالحها، ضمن السياسات والقرارات المتولدة عن هذه العلاقات، بما يساهم في تكوين نواة عمالية قوية، تقود المسيرة من داخل الاتحاد ومن خارجه نحو المرحلة الاشتراكية، تحت سلطة الطبقة العاملة.

ومن هذه الزاوية، كانت مساعيها، وتصوراتها لدور القاعدة النقابية في ا.ع.ت.ش. فكيف كان ذلك؟

1- دعوة حركة "بُرسُبُكتيف - العامل التونسي" إلى تثوير القاعدة النقابية:

أمام أوضاع الحركة النقابية الوطنية ومنظمتها ا.ع.ت.ش، وخاصة وضعية مسؤوليها تجاه السلطة، من جهة، وانعدام ثقة العمال فيهم، من جهة أخرى، أكدت حركة "بُرسُبُكتيف - العامل التونسي"، أنَّ الحلَّ للتخلص من "قيود" علاقات السلطة التونسية وطبقته البورجوازية، يكمن في تمثيل فعلي للعمال، مثلما أقدم عليه عمال "ديوان التبغ" المضربين، سنة 1970. وذلك بانتخابهم «هيئة خارجة عن الاتحاد وكلفتها بأش تقابل هي بنفسها [= بأن تقابل بنفسها] الباهي الأدهم وتقدم له [= وتقدم إليه] مطالب عمال الديوان» (العامل التونسي، عدد 3: 2)، بسبب وقوف ا.ع.ت.ش إلى جانب الأعراف ("العرف"، ج. "أعراف"، في اللهجة التونسية (والمغربية): ربُّ العمل) والسلطة، خلال إضرابات العمال، حسب ادعاء الحركة.

وسخرت الحركة من وضع الاتحاد، بأساليب مهينة، ومتنوعة (العامل التونسي، عدد 3، ص 8). واتهمت الحبيب عاشور بـ"العمالة" للحكومة، و"خيانة" العمال. وذلك لعدم دعوته إلى وحدة العمال والنضال ضدّ الرأسماليين، من أجل تحقيق «العدالة الاجتماعية والديمقراطية الحقّة، البعيدة عن استغلال الإنسان لأخيه الإنسان»، وفق رؤيتها (العامل التونسي، نوفمبر 1970: 3)، (العامل التونسي، جانفي 1971: 2، 4).

ودعت إلى تنظيم العمال، تحت قيادة شريحة مثقفة، "واعية"، و"تقدمية"، تُؤجدهم، بالاعتماد على أنفسهم، وبالتحرّر من سيطرة النقابات التي لا تلتزم بمطالبهم وقراراتهم (العامل التونسي، جوان 1971، ص 3). واقتصر



دورها في بداية السبعينيات، على امتصاص الحركة المطالبة العمالية، وعدم الدفاع بقوة عن مطالبهم الأساسية، حسب ما ذكرت الحركة (العامل التونسي، جويلية 1971: 1). وأكدت أنّ دور النقابة، يجب أن يكون إلى جانب العمال، لاكتساب حقوقهم وتعزيز قوتها في الوقت نفسه، مثلما حصل في "معمل الطُعْمَة" («الطُعْمَة» باللهجة التونسية هي الصوف المغزول) في قصيبة المديوني (العامل التونسي، أوت 1971: 1، 3)، (بالكلية، 2016: 222-224).

وأمام دور هذه الشريحة المثقفة، في مساندة العمال والتأثير فيهم، بتوجيه نضالهم ضد السلطة وضد "سلبية" الاتحاد تجاههم، أصدر الأمين العام للا.ع.ت.ش، الحبيب عاشور، إثر أحداث فبراير/فيفري 1972، بلاغا هاجم فيه أهم قيادات الطلبة المشاركة في الأحداث، محاولا إخراجها من سياقها، وموجهها اهتمام الرأي العام إلى أصول سيمون لُوش اليهودية، زوجة أحمد بن عثمان الرّداوي (العامل التونسي، جانفي - فيفري 1972: 1). وهي في الواقع، تونسية، ولها تاريخ نضالي وطني ضد الاستعمار والصهيونية (العامل التونسي، جانفي - فيفري، 1972: 2)، (النقبي، 2020: 339، 473).

وكان عاشور يسعى، من وراء هذا البلاغ، إلى محاولة "فك الارتباط" بين الطلبة "الثائرين" ضد الأوضاع الاجتماعية داخل الجامعة التونسية وخارجها، وبين مختلف فئات الشعب التونسي المساندة لهم والمتعاطفة معهم، بقيادة سيمون لُوش بن عثمان الرّداوي، ومن قبلها أحمد بن عثمان الرّداوي (العامل التونسي، جانفي - فيفري 1972: 2)، حسب اعتقاد حركة "بَرْسَبْكَتَيْف - العامل التونسي".

لذلك اتهمت الحركة، القيادة النقابية بوقوفها إلى جانب السلطة والرأسمالية التونسية والإمبريالية، وضد نضال العمال والفئات الثورية، المطالبة بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية (العامل التونسي، جانفي - فيفري 1972: 2) (العامل التونسي، ديسمبر 1972: 2-3). وهاجمت الحبيب عاشور، متهمه إياه بـ"خيانة" الطبقة الشغيلة، وكونه «آلة في يد الحكومة تستعملها ضدّ العمال. والخدّامة فطنو بِرُؤُؤْندو وما عاُدش يُطِيعوه» (العامل التونسي، جوان 1972: 5).

وبادرت حركة "بَرْسَبْكَتَيْف - العامل التونسي"، في مايو/ماي 1972 بتجديد دعوة الشرائح الشعبية، العمالية والطلّابية، إلى التّنظّم والاتحاد والكفاح، بعيدا عن قيادة ا.ع.ت.ش غير المستقلة عن السلطة (العامل التونسي، ماي 1972: 1)، من أجل «حرية النقابة (التسطير في الأصل)» (العامل التونسي، جوان 1972: 4)، التي ينادي بها العمال، ضمنا لحق الإضراب. وهو السبيل الوحيد، لتحقيق مطالب العمال، والتغلب على الأطراف القامعة لهم، كما أثبتته الواقع النضالي سابقا ولاحقا، حسب رؤية الحركة، (العامل التونسي، أفريل 1973: 1-2).

وعلى إثر إضراب عمال "الشركة التونسية لصناعة الملابس"، ("السّتيث")، بيّنت حركة "بَرْسَبْكَتَيْف - العامل التونسي" في باريس، من خلال نشرية، بتاريخ 27 تشرين الأول/أكتوبر 1972، أنّ دور «اتحاد الشغل [...] ما هو إلا عميل للنظام» (العامل التونسي، أكتوبر 1972).

كما أكدت الحركة، أنّه أمام "ثورة" العمال على الحبيب عاشور، وانتقادهم له، و"سقوط" هيئته عندهم، قدّم استقالته من اللجنة المركزية في "الحزب الاشتراكي الدستوري"، يوم 10 مايو/ماي 1972 (العامل التونسي، جوان 1972: 5). ويمكن أنّه قدّمها، ليعبر للعمال أنّه يعمل لمصلحتهم، من موقعه النقابي، وأنّ موقعه السياسي يندرج في دعم هذه المصلحة، التي دفعته للتخلي عن هذا المنصب؛ ومن الممكن أنّه قدّمها حفاظا على مصلحته الشخصية



في موقعه داخل المنظمة النقابية، الذي أصبح مهددا بفعل "ثورة" العمال على سلوكه النقابي، الذي كانوا يرونه داعما للسلطة.

وقبل الرئيس الحبيب بورقيبة تلك الاستقالة "التكتيكية" و"المصلحية" المتبادلة، باحثا عن شخص آخر، ليكون أكثر جدوى للسلطة (العامل التونسي، جوان 1972: 5). وبذلك استمرت نفس سياسة ا.ع.ت.ش، «في خدمة السلطة الفاشستية» (G.E.A.S.T, 1973)، سنة 1973، وفق تعبير الحركة.

وأكدت حركة "العامل التونسي"، في ما بعد، أنّ القيادة النقابية داخل ا.ع.ت.ش، كانت تعمل مثل بقية المنظمات القومية الأخرى، على الدفاع عن «مصالح البورجوازية والإمبريالية في وقت بدأت فيه الجماهير الشعبية تتحرك وسلطة النظام تترهّج [= تتداعى] «يتْرهُوج» في اللهجة التونسية: يتداعى» (العامل التونسي، جويلية 1973: 4). وأن المؤتمر الثالث عشر للا.ع.ت.ش، كان موجّها «للبورجوازية المحلية والإمبريالية من جهة، ولضربان [= لضرب] العمال وحركتهم، من جهة أخرى» (العامل التونسي، جويلية 1973: 4).

واعتبرت الحركة، أنّ تنقيح القانون الأساسي للنقابة، الذي أقر سنة إضافية «المؤتمر الجاري، وكل المؤتمرات بعام» (العامل التونسي، جويلية 1973: 4)، كان خطوة للتخلص من «حرية التعبير، وممارسة الديمقراطية للعمال» (العامل التونسي، جويلية 1973: 4). وأنّ كل اتفاقات الاتحاد مع السلطة والبورجوازية عبر "منظمة الأعراف"، كانت من أجل عرقلة النضالية العمالية الاجتماعية نحو النضالية السياسية، حسب تصور الحركة (العامل التونسي، جويلية 1973: 4).

وتعتقد الحركة، أن ذلك يندرج في إطار خطة السلطة، إكثار العراقيين أمام نضال الجماهير، وتقوية «الحوالجز اللي يَحْمِيُونَهَا [= (...)] التي تحميها (...)» من نار غضب الشعب» (العامل التونسي، جويلية 1973: 4)، حسب تقدير الحركة.

لكن يمكن القول، إنّ هذا التوجه للا.ع.ت.ش، هو استمرار لمسار المنظمة النقابية منذ السبعينيات، بسبب استمرار نفس الظروف ونفس موازين القوى بينه وبين السلطة، ونفس استراتيجيات الاتحاد، بنفس قيادته البورجوازية. وذلك لمحاولة السيطرة على الحزب، ومن ثمة السلطة التونسية. وهو ما كان يساهم، بدفع من حركة "العامل التونسي"، في تثوير القاعدة النقابية ضد السلطة و"حلفائها".

فقد كانت حركة "العامل التونسي"، تعتقد أثناء السبعينيات، أنّ سياسة الحبيب عاشور، "إصلاحية"، عكس التيار السائد داخل الطبقة الشغيلة المقموعة، التي كانت تريد "ثورة" تقودها الطبقة المضطهدة لتحسين ظروف عيشها (El Amel Tounsi, Mai 1970).

لكن رغم دعوة الحركة إلى تثوير المنظمة النقابية، ا.ع.ت.ش، من الأسفل إلى الأعلى، أعلنت بوضوح، موقفها منه، خاصة منذ يونيو/جوان 1973. وذلك بالدعوة إلى التمسك به، وعدم الخروج منه، مع العمل على تحريره «من البئوعة» (العامل التونسي، جوان 1973: 10)، مفرقة بذلك، بين المنظمة وقيادتها، ومعلنة أنّ «النقابة شيء وإدارتها المَبْيُوعَة [= العميلة] («المَبْيُوع» أو «البئوع» في اللهجة التونسية: «العميل») شيء» (العامل التونسي، جوان 1973: 10، 11).

وأمام عدم نجاح المنظمة النقابية، ا.ع.ت.ش، في تحقيق مطالب العمال التي "ثاروا" من أجلها، تجذرت الدعوة إلى مساندة العمال من أجل حقوقهم، وإصلاح المنظمة النقابية، واسترجاعها، بتخليصها من سيطرة السلطة.



وإزاء تدهور أوضاع العمال، بسبب العلاقات السياسية-النقابية الهرمية، للمنظمة النقابية الوطنية، أ.ع.ت.ش، التي ساهمت، حسب اعتقاد الحركة، في تدهور أوضاع العمال، دعت حركة "بُرْسَبْكَتِيْف - العامل التونسي"، إلى إعادة تنظيم صفوفهم، والنضال "الثوري" ضد السلطة والقيادة النقابية، في الوقت نفسه، تحت قيادة شريحة متقفة، "واعية"، و"تقدمية"، بغية استعادة دور المنظمة النقابية الوطنية، أ.ع.ت.ش.

2- الدعوة إلى إصلاح المنظمة النقابية الوطنية واسترجاعها والتشبث بها:

أمام الوضعية المتأزمة للمنظمة النقابية الوطنية، أ.ع.ت.ش، عملت حركة "العامل التونسي"، على إصلاحها واسترجاعها والتشبث بها، مفرقة بين المنظمة وبين قيادتها.

ففي سنة 1975، أكدت حركة "العامل التونسي"، أن أ.ع.ت.ش، بقيادة الحبيب عاشور، ظل «يعمل لفائدة قرار الحكومة التونسية، مدعياً أن المواجهة مع السلطة "سابقة لأوانها"» (العامل التونسي، مارس 1975: 6).

وفي هذا السياق - وإثر محاكمة 14 طالبا، يوم 15 يناير/جانفي 1976، و5 آخرين يوم 24 يناير/جانفي، إلى جانب 4 فاعلين مناضلين آخرين؛ وانطلاق حراك طلابي وتلميذي، تزامن مع إضرابات عمالية، منذ كانون الأول/ديسمبر 1975 (Comité d'information et de défense des victimes de la répression en Tunisie,) وجهت حركة "العامل التونسي"، يوم 28 يناير/جانفي 1976، عبر عناصرها في "لجنة الإعلام والدفاع عن ضحايا القمع في تونس"، نداء إلى "الديمقراطيين" و"الثوريين"؛ معتبرة أن المنظمة النقابية، أ.ع.ت.ش، في حالة رعب، وذاكرة أن عدة مكاتب جهوية وقطاعية تابعة له، تعرضت إلى الحل، مثل "المكتب الوطني لأساتذة [التعليم] الثانوي"، و"المكتب الوطني للنقل"، إلى جانب طرد مناضلي الاتحاد من الشعب بالحزب الحاكم.

واعتبرت الحركة، عبر اللجنة، أن ذلك يندرج في إطار حملة تطهير قام بها الأمين العام للأ.ع.ت.ش، الحبيب عاشور، منذ 4 يناير/جانفي 1976، وأسفرت عن طرد 10 مسؤولين من المكتب التنفيذي للاتحاد (Le monde, 1976).

لذلك، دعت اللجنة، عبر نداء 28 يناير/جانفي 1976، إلى مساندة نضالات الشعب التونسي، بما فيهم العمال داخل منظماتهم النقابية، أ.ع.ت.ش، من أجل الحصول على حقوقهم. ودعت "الديمقراطيين" و"الثوريين" إلى انتقاد القمع المسلط على العمال (Comité d'information et de défense des victimes de la répression en Tunisie, 1975).

وعبرت حركة "العامل التونسي"، يوم 4 فبراير/فيفري 1976، عبر عناصرها في "لجنة الإعلام والدفاع عن ضحايا القمع في تونس"، عن «النضال المرير، الذي يقوم به العمال من أجل بقائهم، والذي أحدث بعض الرعب داخل المنظمة الموالية للسلطة» (Comité d'information et de défense des victimes de la répression en Tunisie, 1975)، حسب رؤية الحركة. ودعت اللجنة، كل "الديمقراطيين" و"الثوريين"، إلى «دعم نضالات الشعب التونسي، ورفض القمع المسلط عليه، والمحاكمات التي يتعرض لها التقدميون التونسيون» (Comité d'information et de défense des victimes de la répression en Tunisie, 1975).

وقد أسهمت تلك النضالات والتضحيات، في استرجاع العمال لنقابيتهم، وإعادة مكانتها في الكفاح، الذي بدأتها، خاصة منذ سنة 1976، بفضل عزيمتهم ومثابرتهم (العامل التونسي، ماي 1978: 1، 6، 2-3، 4-5)، حسب ما شخصت حركة "العامل التونسي".



وفي إطار هذا النضال، تذكر الحركة، أنّ المركزية النقابية، ا.ع.ت.ش، لم توافق على إضراب عمال "السوجيتاكس" (SOGITEX) في قصر هلال، أيام 12، و13، و14 تشرين الأول/أكتوبر 1977، وما تبعه من أحداث، ولم تؤيده، ولكن في نفس الوقت، لم تتغاض عنه. فقد عبرت من خلال جريدة الشعب، لسان حال ا.ع.ت.ش، في افتتاحية 14 تشرين الأول/أكتوبر 1977، بمناسبة عيد الجلاء، عن الألم الذي تشعر به المنظمة النقابية، لكن دون أن تدين رسمياً الأطراف الفاعلة. وهو ما يمكن اعتباره، إجمالاً، موقفاً متطوراً، في اتجاه مصلحة العمال (Rebeyrol: 1-2).

وإثر أحداث يناير/جانفي 1978، بينت الحركة، أنّ العمال التونسيين قادرون على افتكاك منظماتهم النقابية من جديد، بفضل نضالهم وتوحدهم مع باقي «الفئات الشعبية الأخرى بما فيها أقسام من البورجوازية نفسها» (العامل التونسي، ماي 1978: 6)، (العامل التونسي، جوان 1978: 4-5)، مؤكدة أنّ الإضرابات تجذرت منذ سنة 1976، متخذة منعطفاً جديداً بعد إضراب عمال "السوجيتاكس" في قصر هلال، في تشرين الأول/أكتوبر 1977، متجاوزةً الأفق المطلي «منذ نوفمبر 1977، بعد التهديد بالقتل الذي تعرّض له الأمين العام وبعد الاستقرازات ضد النقابة وبعد إقالة الوزراء السبعة من الحكومة» (العامل التونسي، ماي 1978: 4)، (العامل التونسي، جوان 1978: 7). فقد أصبحت النضالات، متمحورة حول استقلالية الاتحاد والدفاع عن الحريات النقابية، وتوجت بإضراب 26 يناير/جانفي 1978.

وتعتقد الحركة، أنّ إعلان المكتب التنفيذي عن أول إضراب عام بعد الاستقلال، يوم 26 يناير/جانفي 1978، كان نتيجة تجاوز استقرازات "الحزب الاشتراكي الدستوري" للنقابة، كل الحدود، والتي بلغت مهاجمة مقراتها. كما تعتقد أيضاً، أنّ اختيار المكتب التنفيذي للا.ع.ت.ش الإضراب «كان في آخر تحليل اختياراً مشروعاً وشريفاً وكان تلبية لرغبة جماهير العمال في الدفاع عن نفسها» (العامل التونسي، ماي 1978: 5)، حسب رؤية الحركة. لذلك دعت الحركة، العمال إلى النضال، بتنظيم صفوفهم في كل مكان، داخل النقابة نفسها (العامل التونسي، ماي 1978: 1)، (العامل التونسي، جوان 1978: 4-8).

وأكدت حركة "العامل التونسي"، أنّ أحداث إضراب «الخميس الأحمر» (المعروف أنّ هذا اليوم، يدعى "الخميس الأسود"، ولكن حركة "العامل التونسي"، سمّته: "الخميس الأحمر") (العامل التونسي، ماي 1978: 1)، دلّت على «ضعف القيادة البورجوازية التي كانت على رأس النضال الديمقراطي والنقابي للطبقة الشغيلة، وعلى أنّ الشعب لا يمكن له أن يضمن النجاح تحت مثل هذه القيادة» (العامل التونسي، ماي 1978: 1)، ذاهبة إلى حدّ تخوينها (العامل التونسي، جوان 1978: 4-8).

وقد ساهمت نضالات ا.ع.ت.ش، بتأثير من حركة "العامل التونسي"، في تجذر استقلالية مواقفه عن السلطة التونسية، رغماً عن قياداته.

فإنّ عملية قفصة، سنة 1980، اعترض ا.ع.ت.ش على حكم الإعدام في حق 15 من منفذي عملية قفصة، محتجاً عليه، ومعتبراً أنّ محاكمتهم كانت «كاريكاتيراً»، متميزة بخرق ممنهج لحقوق الدفاع، ومطالباً بإنقاذ حياة المحكومين، ومراجعة حكمهم، واحترام الحريات الديمقراطية، وحقوق التنظيم السياسي والنقابي بتونس. وهو ما يلتقي في هامش كبير، مع موقف حركة "العامل التونسي" من هذه العملية.

فقد دعا ا.ع.ت.ش، إلى جانب عدّة منظمات تونسية، ومن ضمنها حركة "العامل التونسي"، إلى المشاركة بكثافة في كل حركة تعبوية، لإنقاذ محكوم قفصة من الإعدام. وعبر عن التزامه بأخذ أي مبادرة في هذا الاتجاه،



معتبراً أن لا مستقبل للعمال في ظل الأزمة السياسية والنقابية والاجتماعية للنظام التونسي، وفي ظل تواصل «اعتقال سجن النقابيين، وعدم امتلاك الحركة النقابية وسائل التنظيم والعمل بحرية» (Afrique-Asie, 1980: 23).

وقد أسهمت نضالات ا.ع.ت.ش، وتضحيات قواعده، بقيادة شريحة مثقفة، "واعية"، و"تقدمية"، وبتحريض من حركة "العامل التونسي"، إلى إعلان الحكومة التونسية الانفتاح السياسي والتعددية، سنة 1981. فدخلت التنظيمات السياسية والمنظمات المدنية، ومن بينها ا.ع.ت.ش، وحركة "العامل التونسي"، مرحلة جديدة من النشاط السياسي والاجتماعي، بعلاقات ومواقف جديدة، في ظروف جديدة، ستتفكك خلالها الحركة وتضمحل، بينما ستقع المنظمة النقابية، بقيادة أطلق عليها الوزير الأول، محمد مزالي، اسم «الشرفاء» (هم نقابيو "الاتحاد الوطني التونسي للشغل"، الذي أسسه عبد العزيز بوراوي، بعد خلاف "الاتحاد العام التونسي للشغل" مع السلطة سنة 1984. وأطلق عليهم محمد مزالي، الوزير الأول التونسي، بين 1980 و1986، هذا اللقب، سنة 1985. واستمر هذا الاتحاد، إلى جانفي 1987)، (التميمي، 2009)، تحت سيطرة السلطة، من جديد، سنة 1985.

وبذلك يمكن القول، إن استراتيجية حركة "العامل التونسي"، ساهمت خلال الستينيات وخاصة السبعينيات، في ظروف محددة، في نجاح افتكاك المنظمة النقابية، ا.ع.ت.ش، واسترجاعها نسبياً، والحفاظ على وحدتها، وإصلاحها، بالعمل على استقلاليتها، خدمة للعمال التونسيين. وتُرجم ذلك، في أحداث يناير/جانفي 1978 (العامل التونسي، جويلية 1977: 7)، (النقي، 2020: 466-467، 472-474).

ويعود نجاح هذه المساهمة "الاستراتيجية"، في جزء كبير منه، إلى جهد حركة "العامل التونسي" في استثمار كل الإمكانيات والطاقات، لاستعادة المنظمة النقابية الوطنية، ا.ع.ت.ش، لمصلحة العمال.

وهكذا، يمكن القول، إن علاقات المنظمة النقابية، ومواقف قياداتها، كانت المحدد الكبير لتاريخ الحركة النقابية التونسية، في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته. وكانت المساهمة الأوفر في تشكيل تاريخ المنظمة النقابية، وعلاقاتها بالقوى الوطنية المعارضة للسلطة التونسية.

وقد ساهمت ظروف أزمة السلطة التونسية وحزبها الحاكم، المنبثقة عن مرض الرئيس الحبيب بورقيبة، إضافة إلى الظروف الخارجية، الإقليمية والدولية، الجديدة، في ذلك المشهد.

وكانت مواقف حركة "تَرْسَبْكَتَيْف - العامل التونسي"، من المنظمة النقابية الوطنية وعلاقاتها بالسلطة التونسية، في الداخل، محدّدة بدرجة أولى، بمدى خدمة سياسات قيادات المنظمة النقابية، مصالح قواعد الحركة النقابية الوطنية، ومصالح الفئات الهشة، وهمومها ومشاعلها وتطلعاتها، من جهة أولى؛ ومدى تمثيلها لمصالح السلطة التونسية، وطبقتها الممثلة لها، البورجوازية التونسية، وخاصة الكمبرادورية (هي البنية الموقعية للأطراف الداخلية المتحالفة مع المراكز الرأسمالية، والمستزمنة لها) التونسية في الداخل، على حساب هذه القواعد والفئات، من جهة ثانية؛ وعلاقاتها بالإمبريالية في الخارج، من جهة ثالثة.

وقد كان لهذه المواقف، الصادرة من خارج المنظمة النقابية، تأثير فعال في رسم مسار المنظمة النقابية، عبر توجيه القواعد الشعبية الفاعلة، إلى تبني القرار "الثوري" داخل المنظمة النقابية، ا.ع.ت.ش.

خاتمة:

تبرز دراسة النخب التونسية مدخل هام وأساسي إلى دراسة التاريخ الاجتماعي والسياسي التونسي، تشعب هذا التاريخ وتعدده، بتداخل السياسي مع الاجتماعي والمدني، والعام مع الخاص، خاصة منذ استقلال البلاد، وبالأخص في فترة ستينيات القرن العشرين وسبعينياته.



وقد ساهمت في هذا التداخل، السلطة التونسية، تحت مسميات مختلفة، أهمها مبدأ مُسمى "الوحدة القومية"، من أجل حشد كل الطاقات الوطنية في مرحلة بناء الدولة الوطنية المستقلة، من خلال علاقات بين كافة القوى الوطنية، اتخذت أشكالاً مختلفة، تراوحت بين الاندماج النسبي والكلي، مثل ازدواجية المواقع والوظائف.

وفي هذا السياق رفضت بعض القوى الوطنية "المعارضة" للسلطة التونسية، هذه العلاقات، معلنة موقفها منها، ومن القوى الوطنية التي ربطت علاقات بالسلطة التونسية، وتفاعلت معها، بسبب تأثير هذه العلاقات في موازين القوى بين الطرفين، وانعكاساتها على مشاريع القوى المستقلة عن السلطة التونسية وبرامجها.

ومن أبرز الأمثلة على تلك المواقف، وعلى ذلك التفاعل، مواقف حركة "بُرْسُكْتِيْف - العامل التونسي"، من المنظومة النقابية الوطنية، ا.ع.ت.ش، حول تطورها الداخلي، من جهة، وحول علاقاتها بالسلطة التونسية، من جهة أخرى.

فإن اندماج أهم القيادات النقابية بالسلطة التونسية، بعد يناير/جانفي 1963، انتقدت حركة "بُرْسُكْتِيْف - العامل التونسي"، المنظومة النقابية الشغيلة، محاولة تطويرها من الداخل، والدفع بها من أجل تغيير موازين القوى بينها وبين السلطة، لما فيه مصلحة الفئات العمالية والشعبية، الضعيفة والمهمشة.

وكانت مواقف حركة "بُرْسُكْتِيْف - العامل التونسي"، من المنظومة النقابية الوطنية، ا.ع.ت.ش، مبدئية ومنبثقة بدرجة كبيرة، من رؤيتها لدور المنظمات والقوى الوطنية في بناء الدولة "الشعبية"، وتصوراتها للإصلاح، من أجل تحقيق مشروع الحركة (الاشتراكية)، بما يضمن "الديمقراطية" و"الحريات"، ومن ضمنها حرية التعبير والتنظم. وهو ما كان متبايناً مع استراتيجية قيادات الاتحاد، في التعامل مع القوى الوطنية وخاصة السلطة، وفقاً للظروف وموازين القوى، من أجل إنجاز برامج، ووفق تقديراتهم الشخصية، المتعددة، بما فيها السياسية.

وفي ضوء هذا التباين، اعتبرت حركة "بُرْسُكْتِيْف - العامل التونسي"، أنّ الأمين العام للا.ع.ت.ش، أحمد الثليلي، كان يتطلع، فيما يتطلع إليه، من خلال علاقة الاتحاد بالسلطة التونسية، في إطار مبدأ "الوحدة القومية"، وازدواجية المصالح الحزبية السياسية والنقابية، إلى تبوؤ موقع هام في السلطة، وذلك رغم معارضته لسياسة التعاضد، تلك المعارضة التي ربما كانت لأنّ أحمد بن صالح مهندسها. أما الحبيب عاشور، فكانت الحركة تعتقد، أنّه كان متوافقاً مع السلطة في اتباع نهج تنمية رأسمالية محلية.

وكان تقييم حركة "بُرْسُكْتِيْف - العامل التونسي"، لعلاقات قيادة ا.ع.ت.ش، بالسلطة التونسية، ومواقفها منها، على أساس موقع قاعدته الشعبية، ومصالحها، في قراراته، المتعلقة بهذه العلاقات، من أجل تكوين نواة عمالية قوية، تقود المسيرة نحو المرحلة الاشتراكية.

ومن هذا المنطلق، تعتقد الحركة، أنّ كل القياديين النقابيين، في الستينيات والسبعينيات، بصفة عامة، لم يكونوا "ديمقراطيين" "شعبيين"؛ لاعتبارها أنّ سياساتهم وعلاقاتهم بالسلطة، لم تكن لمصلحة الفئات العمالية والشعبية الهشة والمهمشة، ومن أجل تطلعاتهم إلى تحقيق مطالبهم وكسب حقوقهم. وزيادة على ذلك، كانت الحركة تؤكد أنّ تلك القيادات النقابية لم تكن كفأة.

ولكن يجب تنسيب هذه المواقف. فعلاقات القيادات النقابية، خاصة أحمد الثليلي والحبيب عاشور، ومواقفها، كانت لها مبرراتها. ويمكن أن نرجعها، إلى تقدير هذه القيادات للأوضاع الداخلية والخارجية، ومحاولة التموّج في الجانب الذي يمكنها من إنجاز برامج المنظمة الشغيلة، بتوفير الوسائل اللازمة لها. وهذا لا يلغي، بوجه من الوجوه، إمكانية تدخّل الرغبات التاريخية الشخصية، القيادية، في اختيار علاقات المركزية النقابية الوطنية.



وإزاء العلاقات السياسية-النقابية، التي اعتبرت الحركة هزيمة، مساهمة في تدهور أوضاع العمال، دعت إلى إعادة تنظيمهم، والنضال "الثوري" ضد السلطة والقيادة النقابية، في نفس الوقت، تحت قيادة شريحة مثقفة، "واعية"، و"تقدمية"، لاسترجاع المنظمة النقابية الوطنية، ا.ع.ت.ش.

وقد ساهمت ظروف أزمة السلطة التونسية وحزبها الحاكم، "الحزب الاشتراكي الدستوري"، بسبب مرض الرئيس الحبيب بورقيبة، إضافة إلى تطورات الأوضاع الخارجية، الإقليمية والدولية، في ذلك التحريض على هذه الدعوة. وإجمالاً يمكن القول، إنّ المواقف المختلفة للمنظمة النقابية الوطنية، ا.ع.ت.ش، وحركة "بُرسُبُكتيف- العامل التونسي"، تعود إلى اختلاف المنطلقات الرؤية، والتقديرية، والاستراتيجية، لمختلف الأوضاع والظروف، ولموازين القوى. وذلك بسبب ظروف التكوين المختلفة للمنظمتين، النقابية والسياسية، وسياقاتها. كما تعود أيضاً، إلى اختلاف المنطلقات الثقافية، للشريحة الشبابية الطلّابية للحركة، المتعلمة والمثقفة، والمتأثرة بالمهجر، أثناء دراستها فيه.

أخيراً، يمكن القول، إنّ مواقف حركة "بُرسُبُكتيف- العامل التونسي"، من المنظمة النقابية الوطنية، ا.ع.ت.ش، ومن علاقاتها بالسلطة التونسية في الداخل، خلال الستينيات والسبعينيات، كانت محددة بالوضع الداخلي للحركة. وكانت محددة بتمثيلية سياسات قيادات المنظمة النقابية، وبرامجها ومشاريعها، لمصالح قواعد الحركة النقابية الوطنية، وللفئات الهشة والمهمشة، ولهمومها ومشاكلها وتطلعاتها، من جهة أولى؛ وبمدى ابتعادها أو قربها من السلطة التونسية، وطبقها الممثلة لها، البورجوازية التونسية وخاصة الكمبرادورية في الداخل، على حساب هذه القواعد والفئات، من جهة ثانية؛ وعلاقاتها بالإمبريالية في الخارج، من جهة ثالثة.

وقد كانت هذه المواقف، مؤثرة نسبياً، في مسار المنظمة النقابية. ولكنّ التأثير الأهم، كان من القواعد الشعبية الفاعلة، وإن كان بمساهمة فعالة من حركة "بُرسُبُكتيف- العامل التونسي".

وبتغير الظروف والأوضاع الداخلية والخارجية، ساهمت مواقف حركة "بُرسُبُكتيف- العامل التونسي"، من هذه العوامل الثلاثة، وخاصة المتعلقة بالسلطة التونسية وارتباطاتها، في تفكك الحركة، ثم اضمحلالها، بين سنتي 1981 و1984.

وختاماً، يحق لنا التساؤل، عن مواقف مشتقات حركة "بُرسُبُكتيف- العامل التونسي" وورثائها، من المنظمة النقابية الوطنية التونسية، ا.ع.ت.ش، بين سنتي 1981 و1987. وذلك في ظل مناخ "الانفتاح" السياسي، و"التعددية" التي أعلنتها السلطة التونسية؛ وفي ظل ظرفيات داخلية وخارجية جديدة، متعددة ومختلفة، وقيادات نقابية أخرى جديدة، خاصة منذ سنة 1985، أثناء فترة «الشرفاء». كما يمكن التساؤل، عن مواقف حركة "بُرسُبُكتيف- العامل التونسي"، من العلاقات الخارجية للمنظمة النقابية الوطنية، خلال ستينيات القرن العشرين وسبعينياته. وهو موضوع يتطلب دراسة مستقلة، على حدة.

❖ قائمة المصادر:

• الوثائق الأرشيفية:

* باللغة العربية:

- العامل التونسي، «نشرة أخبار باريس 27 أكتوبر 1972»،

Archives de la Bibliothèque de Documentation Internationale Contemporaine (B.D.I.C), Fonds: Othmani, Arch: 105/08, dossier: EL Amel Tounsi, collection complète in arabe 1972- 1973, sous dossier: Bulletin d'information de "travailleur tunisien" 1972- 1973.

* باللغة الفرنسية:



El Amel Ettounsi, « Les visées du Congrès de L'U.G.T.T », Archives B.D.I.C, Fonds: Othmani, Arch: 105/05, dossier: *EL AMEL Tounsi, premiers numéros 1→4, Juin 1969 à Mai 1970*, sous dossier: *EL AMEL Tounsi N°4 (Mai 1970)*.

« "Attributions" Télégramme à L'arrivée, N° 6339/6343, Tunisie (1956- 1972) », Centre des archives diplomatiques la Courneuve (C.A.D.C), Fonds: direction D'Afrique du nord et du Moyen-Orient, dossier: *Tunisie (1956- 1972)*, sous dossier: *politique intérieure*.

« "Attributions" Télégramme à L'arrivée, N° R 2583/88, Tunisie (1956- 1972) », C.A.D.C, Fonds: direction D'Afrique du nord et du Moyen-Orient, dossier: *Tunisie (1956- 1972)*, sous dossier: *politique intérieure*.

« "Attributions" Télégramme à L'arrivée, N° 2261/2264, Tunisie (1956- 1972) », C.A.D.C, Fonds: direction D'Afrique du nord et du Moyen-Orient, dossier: *(Tunisie 1956- 1972)*, sous dossier: *enseignement et culture Vie étudiante (décembre 1966- Avril 1972)*.

« "Attributions" Télégramme à L'arrivée, N° 2254/56, Tunisie (1956- 1972) », C.A.D.C, Fonds: direction D'Afrique du nord et du Moyen-Orient, dossier: *Tunisie (1956- 1972)*, sous dossier: *enseignement et culture Vie étudiante (décembre 1966- Avril 1972)*.

Comité d'information et de défense des victimes de la répression en Tunisie, « Par voie de tracts diffusés dans les milieux progressistes de notre capitale, le "comité d'information et de défense des victimes de la répression en Tunisie" s'élève contre la vague de répression qui s'abat actuellement dans le pays sur les démocrates et les révolutionnaires », *Brochure Comité d'information et de défense des victimes de la répression en Tunisie, Paris, Août- Septembre 1975*, C.A.D.C, fonds: Direction des Affaires Politiques Afrique Du Nord Tunisie, dossier: *Etat et politique intérieure*, Sous dossier: *incidents-complots- corruption*.

Comité d'information et de défense des victimes de la répression en Tunisie, « Appels aux démocrates et révolutionnaires », *Brochure Comité d'information et de défense des victimes de la répression en Tunisie, Août – Septembre 1975, Paris 1975*, C.A.D.C, fonds: Direction des Affaires Politiques Afrique Du Nord Tunisie, dossier: *Etat et politique intérieure*, Sous dossier: *incidents- complots- corruption*.

G.E.A.S.T, « Documents », B.D.I.C, Fonds: Jean- Pierre DARMON, Arch: 58/01, dossier: *Perspectives Tunisiennes Publications du G.E.A.S.T*, sous dossier: *Bulletin d'information les journées de Mai 1973 à Tunis, Paris, Mai 1973*.

Philippe Rebeyrol, « Communiqué Politique Intérieure », C.A.D.C, fonds: Direction des Affaires Politiques Afrique Du Nord Tunisie, dossier: *Etat et politique intérieure*, Sous dossier: *incidents-complots- corruption*.

• المصادر المنشورة:

* الكتب:

- باللغة العربية:

أحمد التليلي، (1991)، أحمد التليلي: في سبيل الديمقراطية، مطبعة تونس-قرطاج.

- باللغة الفرنسية:

Parti Socialiste Destourien, *La Vérité Sur La Subversion à L'université De Tunis*, (livre Blanc), Aout 1968.

* الجرائد:

- باللغة العربية:

العامل التونسي، عدد 1.

العامل التونسي، عدد 3.

العامل التونسي، عدد 5، أوت 1970.

العامل التونسي، عدد 6، أكتوبر 1970.

العامل التونسي، عدد 7، نوفمبر 1970.

العامل التونسي، عدد 8، 15 جانفي 1971.

العامل التونسي، عدد 12، جوان 1971.

العامل التونسي، عدد 13، جويلية 1971.



- العامل التونسي، عدد 14، أوت 1971.
- العامل التونسي، عدد 18-19، جانفي - فيفري 1972.
- العامل التونسي، عدد 22، ماي 1972.
- العامل التونسي، عدد 23، جوان 1972.
- العامل التونسي، عدد 25، ديسمبر 1972.
- العامل التونسي، عدد 26، أفريل 1973.
- العامل التونسي، عدد 28، جوان 1973.
- العامل التونسي، عدد 29، جويلية 1973.
- العامل التونسي، سلسلة جديدة عدد 3، مارس 1975.
- العامل التونسي، جويلية 1977.
- العامل التونسي، ماي 1978.
- العامل التونسي، جوان 1978.
- العامل التونسي، سلسلة جديدة عدد 5، فيفري - مارس 1980.
- باللغة الفرنسية:

Afrique-Asie, N° 210, 31 Mars 1980.
 Perspectives, N° 9, Mai – Juin 1966.
 Perspectives Tunisiennes, N° 12, Avril 1967.
 Le Monde, 23/12/1966.
 Le Monde, 7 Janvier 1976.

• الملتقيات العلمية:

عبد الجليل التميمي، (2011)، شخصيات في السلطة والمعارضة من خلال شهاداتهم التاريخية، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، الجزء الثالث عشر، تونس.

شهادة عبد الحميد بن مصطفى، (2008)، سيمينارات الذاكرة الوطنية وتاريخ الزمن الحاضر، الجزء الثاني، السلسلة الثالثة: الحركة الوطنية التونسية والمغربية: عدد 16.

❖ قائمة المراجع:

• الكتب:

* باللغة العربية:

عادل بالكحلة، (2016)، الحركة الاجتماعية في المجتمع المحلي: حالة قصبية المديوني، دار البدوي، تونس.

عبد الجليل التميمي، (2009)، الحركة النقابية والوطنية في مسيرة عبد العزيز بوراوي (1944-1988)، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات.

الوابوغرافيا:

* باللغة العربية:

توفيق المدني، (2001)، «منظمات اليسار الجديد في تونس، المحور: اليسار الديمقراطية والعلمانية في المغرب العربي»، اتحاد الكتاب العرب، دمشق (نسخة افتراضية: الحوار المتمدن)، العدد 201، 2002/01/26
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=22528r=0

• الرسائل الجامعية:

* باللغة العربية:

عبد القادر النقبي، (2020)، حركات المعارضة التونسية للسلطة في المهاجر (1955-1987)، أطروحة الدكتوراه في التاريخ، عادل بن يوسف [إشرافا]، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، قسم التاريخ.



* باللغة الفرنسية:

Mustapha Chaker, *Histoire du Parti communiste Tunisien*, Diplôme d'Etudes Supérieures des Sciences Politiques, Université de Paris- Faculté de Droit et des Sciences Economiques, Paris (non daté).

